علي الراشد خلال لقائه وزير الخارجية العماني

لقطة للوفد الكويتي في مجلس الشورى العماني

التقى رئيس مجلس الشورى ووزير الخارجية ونائب رئيس مجلس الوزراء العمانيين

الراشد: لن ننسى مواقف عمان تجاه الكويت إبان الغزو الغاشم

مسقط - «كونا»: بحث رئيس مجلس الامة علي الراشد مع نائب رئيس مجلس الوزراء لشؤون مجلس الوزراء فهد بن محمود آل سعيد امس العلاقات الثنائية بين البلدين وسبل تطويرها في جميع المجالات وبخاصة البرلمانية.

وذكرت وكالة الانباء العمانية ان نائب رئيس الوزراء العماني رحب برئيس مجلس الامة والوفد المرافق مشيدا بما توصلت اليه المباحثات بين مجلسي الامة والشورى من توصيات تسهم في دعم علاقات التعاون بين البلدين وذلك انطلاقا من الروابط الوثيقة التي تجمع بينهما.

وقالت الوكالة ان الراشد نقل خلال اللقاء تحيات القيادة الكويتية الى سلطان عمان السلطان قابوس بن سعيد وتمنياتها الطيبة لجلالته موفور الصحة والعافية وللحكومة والشعب العماني كل التقدم والازدهار.

واشارت الوكالة الى ان الجانبين بحثا خلال اللقاء الذي حضره سفير الكويت في مسقط سالم الزمانان سبل دعم مجالات التعاون وتفعيل اعمال المجالس بين البلدين اضافة الى آخر التطورات في المنطقة.

وفي هذا الاطار اعرب الراشد عن ارتياحه لمستوى التعاون الثنائي بين سلطنة عمان ودولة الكويت مؤكدا ان المباحثات التي اجراها مع المسؤولين في السلطنة ستكون لها انعكاسات ايجابية.

واجتمع رئيس مجلس الامة علي الراشد مع وزير الخارجية العماني يوسف بن علوي بن عبدالله.

وذكرت وكالة الانباء العمانية انه تم خلال الاجتماع بحث سبل دعم وتعزيز أوجه التعاون المشترك بين البلدين الشقيقين في كافة المجالات وآفاق التعاون المستقبلي بينهما بالاضافة الى استعراض عدد من التطورات الراهنة على الساحتين الاقليمية والدولية والامور ذات الاهتمام المشترك.

وقد اعرب بن علوي خلال الاجتماع عن تقدير الحكومة العمانية لمستوى العلاقات الاخوية الطيبة بين البلدين في مختلف المجالات مشيرا الى انه تم بحث عدد من الامور ذات الاهتمام المشترك.

من جانبه اشاد الراشد بالدور الحيوي والهام للسلطنة في ترسيخ التفاهم على مستوى المنطقة من اجل استقرارها معربا عن اعتزازه بزيارته للسلطنة ومشيدا بالنهضة المباركة الشاملة بفضل القيادة المستنيرة للسلطان قابوس بن سعيد.

حضر الاجتماع سفير الكويت المعتمد لدى سلطنة عمان واعضاء الوفد المرافق للراشد.

وكان الراشد قد وصل مساء امس الاول الى سلطنة عمان في زيارة رسمية تستغرق ثلاثة ايام يرافقه فيها وفد برلماني يضم الاعضاء سعود نشمي الحربيجي وعبدالله ابراهيم التميمي وفيصل محمد الكندري ونواف سليمان الفزيع وهاني حسين شمس وهشام حسين البغلي اضافة الى الامين العام لمجلس الامة علام علي الكندري

واجرى الراشد محادثات مع رئيس مجلس الشورى خالد بن هلال المعولي تناولت تطوير التعاون بين البلدين الشقيقين.

وفي بداية الاجتماع رحب رئيس مجلس الشورى العماني بالراشد الذي يقوم بزيارة الى السلطنة على رأس وفد من مجلس الامة مشيدا بالعلاقات الطيبة التي تربط البلدين وما تمثله هذه الزيارة من تعزيز وتدعيم أواصر العلاقات الثنائية القائمة بينهما.

وقدم المعولي نبذة تعريفية عن مسيرة مجلس الشورى في السلطنة ومراحلها وتدرجها من المجلس الاستشاري إلى مجلس الشورى والانتخاب المباشر للاعضاء وصولا الى الصلاحيات التشريعية والرقابية التي منحت مؤخرا للمجلس والتي من خلالها ينطلق المجلس في تادية أعماله وخدمة الوطن والمواطن من خلال الدراسات والتقارير والتوصيات التي تتخذها لجان المجلس الدائمة وبدوره المجلس يرفعها الى الحكومة.

واستعرض الجانبان العلاقات القائمة بين البلدين وسبل دعم وتطوير التعاون بين المجلسين اضافة الى تبادل وجهات النظر في الامور ذات الاهتمام المشترك واستعراض مسيرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية والعمل الخليجي المشترك.

واكد المعولي ان هذه الزيارة تعكس مدى التواصل الممتد بين البلدين الشقيقين مشيرا الى حرص سلطنة عمان على تنمية العلاقات بمختلف المجالات مع دولة الكويت وفي جميع الجوانب السياسية والاقتصادية والتجارية والثقافية.

واضاف ان ان هذه الزيارة ستعمل على التنسيق وتبادل الزيارات والخبرات للاستفادة من التجارب بين المجلسين.

واوضح العلاقات الكويتية والعمانية تتسم بكونها نموذجا للعلاقات الاخوية الطيبة والتاريخية المتميزة وتقوم على التواصل والمحبة وتتمتع بمساندة قوية من القيادة الحكيمة في البلدين.

وشدد على عمق الروابط الأخوية والتاريخية بين دولة الكويت وسلطنة عمان ومستوى التعاون البناء بينهما في اطار مسيرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

ولفت الى ان دولة الكويت الشقيقة حققت الكثير من الانجازات سواء على صعيد بناء الانسان الكويتي او عبر متانة الاقتصاد الكويتي او من خلال دور الكويت في المنطقة والعالم.

من جانبه قدم الراشد ايجازا حول مجلس الامة الكويتي والتطورات التي مر بها خلال السنوات الماضية والصلاحيات التي منحت له من قبل الحكومة.

ونوه الراشد بمواقف سلطنة عمان تجاه الكويت حكومة وشعبا لا سيما تجاه الغزو العراقي الغاشم للكويت بالاضافة الى دورها في ترسيخ مفاهيم وأسس التعاون بين دول مجلس التعاون الخليجي.

واكد ان هذه الزيارة تعكس مدى التواصل الممتد والمستمد من القيادتين الحكيمتين في البلدين الشقيقين مشيرا الى متانة العلاقات بين البلدين.

واشاد الراشد بحفاوة الترحيب التي لمسها واعضاء الوفد في السلطنة وبالنهضة العمرانية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تبهر كل من يزور السلطنة كما اشاد بالصلاحيات التشريعية والرقابية الممنوحة لمجلس الشورى العماني والتدرج الذي مرت به العملية الديمقراطية في السلطنة.

واعرب عن سعادته بزيارة السلطنة والتي اتاحت الفرصة للالتقاء بعدد من كبار المسؤولين العمانيين لبحث وتدعيم العلاقات بين البلدين وتبادل وجهات النظر حول العديد من القضايا الاقليمية والدولية بالاضافة الى التعرف عن قرب على مسيرة العملية الديمقراطية في السلطنة والاستفادة من تجاربها في ما يتعلق بعملية سير الانتخابات.

وفي ختام جلسة المباحثات اكد الجانبان اهمية الجهود التي تبذلها القيادتان الحكيمتان في كل من السلطنة والكويت من اجل تطوير وتدعيم التعاون بين البلدين الشقيقين وتعزيزه مؤكدين على ضرورة دعم هذه العلاقات الثنائية في شتى المجالات.

وكان رئيس مجلس الامة قد وصل الى السلطنة امس في زيارة رسمية تستمر ثلاثة ايام.

■ نعتز بزيارة السلطنة وبالنهضة المباركة الشاملة بفضل القيادة المستنيرة للسلطان

■ لعمان دورها في ترسيخ مفاهيم وأسس التعاون بين دول مجلس التعاون الخليجي

جانب من الاجتماعات بين الجانبين الكويتي والعماني

■ الزيارة تعكس مدى التواصل الممتد والمستمد من القيادتين الحكيمتين في البلدين

■ بن علوي: الحكومة العمانية تقدر مستوى العلاقات الأخوية الطيبة بين بلدينا

الحجز على مالا يتجاوز الربع من الراتب الصافي للمدين

عسكر يقترح منع السفر على المدينين بـ 10 آلاف دينار أو أكثر فقط

عسكر العنزي

تقدم النائب عسكر العنزي بالاقتراح بقانون بتعديل المادتين «294» و«297» من المرسوم بالقانون رقم 38 لسنة 1980 بإصدار قانون المرافعات المدنية والتجارية، بقضي عدم فرض منع السفر على المدينين باقل من 10 آلاف دينار.

وجاء في المذكرة الايضاحية مايلي: ينص البند «و» من المادة 294 المضاف بموجب هذا الاقتراح على عدم جواز إصدار أمر بحبس المدين الكويتي والذي لديه راتب شهري ثابت ولا يتجاوز دينه خمسين الف دينار كويتي أو ما يعادله من العملات الأخرى، حيث ان أغلب المطالبات المالية هي لعدم سداد أقساط أو تعثر المدين الكويتي عن سداد ما عليه من أقساط أو التزامات مالية الأمر الذي يتطلب عدم التعسف بتنفيذ القانون الذي قد يترتب عليه في حالة حبس المدين إلى فقد وظيفته التي هي مصدر رئيسي لقضاء حاجاته اليومية وحاجات أسرته ومن يعول وهدم مجتمعه الأسري ونشوء مشاكل مدنية كثيرة، الأمر الذي لا يستطيع معه المدين التعايش في المجتمع وهو مثقل بالديون والتشتت الأسري، لذلك تطلب الأمر العمل على موازنة الأمور وحفظ الحقوق بحيث يتم خصم ما يعادل ربع المرتب الشهري الصافي كحد أعلى من ذلك إلى أن يستوفي الدين أو يتنازل الدائن عن بعض أو كل الدين بدلا من حبسه . فتدخل المشرع هنا هو عمل تنظيمي لاستقطاع المتاح من مرتب المدين لإكمال عملية سداد المديونية بالتقسيط والأصل هو تحصيل الدين لا تعزير المدين المتعثر، كما استثنى الاقتراح جميع الأحكام الصادرة في مواد الأحوال الشخصية كمؤخر الصداق ونفقة المعيشة للابناء ومن يعول، حيث أن الأصل هو حماية أسرة المدين وكفهم عن العوز نتيجة لغياب معيلهم أو امتناعه عن الإنفاق عليهم، كما تضمن التعديل إضافة فقرة جديدة إلى المادة 297 من المرسوم بالقانون رقم 38 لسنة 1980 المشار إليه التي تنص على انه في جميع الأحوال لا يجوز إصدار أمر منع من السفر للمدين الكويتي إذا كان الدين لا يتجاوز عشرة آلاف دينار كويتي حيث انه من غير المعقول أن يهجر المدين الكويتي موطنه ومصالحه ويتغرب عن أقاربه بسبب دين لا يتجاوز عشرة آلاف دينار ، لذلك نص على أن لا تقيد حرية مواطن مدين بدين مدني لا يتجاوز العشرة آلاف دينار حيث أن هذا المنع قد يترتب عليه فوات قضاء مصالح خارج البلاد قد تصب في مصلحة الجميع سواء الدائن أو المدين، كما استثنى الاقتراح جميع أحكام محكمة الأحوال الشخصية كمؤخر الصداق ونفقة المتعة ونفقة المعيشة للابناء ومن يعول حماية للأسرة الكويتية.

وفيما يلي نص الاقتراح :وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه واصدرناه:

«مادة أولى»

يضاف بند جديد برقم «و» إلى المادة « 294 » وفقرة جديدة إلى المادة « 297 » من المرسوم بالقانون رقم 38 لسنة 1980 المشار إليه نصهما الآتي :

مادة «294»:

و- إذا كان مقدار الدين اقل من خمسين الف دينار أو ما يعادله من العملات الأخرى وكان المدين كويتي الجنسية وله راتب شهري، فيتم حجز مالا يجاوز الربع من الراتب الصافي للمدين، ويستثنى من ذلك الأحكام الصادرة من محكمة الأحوال الشخصية.

مادة «297»:

« وفي جميع الأحوال لا يجوز إصدار أمر منع من السفر للمدين الكويتي إذا كان مقدار الدين اقل من عشرة آلاف دينار أو ما يعادله من العملات الأخرى، ويستثنى من ذلك الأحكام الصادرة من محكمة الأحوال الشخصية ».

«مادة ثانية»

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون.

هنأت الكويت قيادة وشعبا بالأعياد الوطنية

كتلة المستقلين: تأجيل الاستجوابات مستحق.. والحكومة تجاوبت في حل الملفات العالقة

■ المساءلة البرلمانية أداة تقويم مهمة ولكن توقيت تقديمها لم يكن محل اتفاق

عادل الخرافي

فيصل الكندري

ناصر المري

■ لن نكون دعاة هدم وتأزيم وسنعمل على الوفاء بتعهداتنا لصاحب السمو والشعب

تقدم أعضاء كتلة المستقلين بالتهنئة إلى صاحب السمو أمير البلاد وللشعب الكويتي وكافة أعضاء السلطة القضائية والتنفيذية والتشريعية وكل محب لهذه الأرض الطاهرة بمناسبة الأعياد الوطنية، داعين في بيان لهم بهذه المناسبة «أن يديم المولى عز وجل الخير والعزة والرفعة ونعمة الأمن والأمان على الجميع وان يرد كيد الحاقدين في نحورهم»، وجاء في بيان الكتلة ما يلي:

ومن منطلق المصلحة العامة فقد اجمع أعضاء كتلة المستقلين وعدد من أعضاء مجلس الأمة الكرام على ان الاستجواب حق لكل نائب وأداة تقويم معمول بها.

الا اننا مع التدرج في استخدام الحق الدستوري للنائب بدءا من السؤال ثم جلسة المناقشة وصولا للاستجواب، ولما لمسناه من تجاوب حكومي في حل العديد من الملفات العالقة مثل ملف الإسكان وملف التوظيف وملف التامين الصحي والقروض الاستهلاكية والمقسطة وإقرار قوانين لم تقر منذ أكثر من عشرين عاما.

والتزامنا بالعهد الذي قطعه أعضاء الكتلة وعدد من النواب باعطاء الحكومة مهلة «6» اشهر قبل أي استجواب واحتراما لالتزامنا أمام صاحب السمو أمير البلاد بمحاسبة من يثبت تقصيره من أعضاء الحكومة بعد انتهاء مهلة 6 أشهر.

علما باننا نتفق مع الاخوة المستجوبين في بعض مواد الاستجواب الا اننا لانتفق معهم في توقيت الاستجوابات، ونعلم ان الاستجواب اداة تقويم مهمة ونود ان نبين باننا لم ولن نلغي الاستجوابات ولكن وافقنا على التاجيل من اجل الانجاز والتنمية واعطاء الفريق الحكومي فرصة للعمل حتى نراقب ان كان قد أصاب ام اخطأ. وقد جاء التاجيل وفقا للمادة «135» من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة وكما هو معمول به في مرات عديدة في مجالس سابقة.

وحتى لايعطل المجلس عن خطة الانجاز ويلفت الانتباه بعيدا عن الأولويات النيابية المتفق عليها ولكي لايتحول مجلسنا من مجلس انجاز ومجلس اتزان إلى مجلس تازيم فاننا نرجو من الزملاء والزميلات المستجوبين في دور الانعقاد الحالي تاجيل استجواباتهم إلى دور الانعقاد القادم في حال عدم تنفيذ الحكومة للبرنامج المتفق عليه مع المجلس.

ونؤكد ان موقفنا سيكون مع تاجيل أي استجواب ان طلبت الحكومة ذلك الى دور الانعقاد القادم تنفيذا لما وعدنا به ناخبينا بان هدفنا هو تطبيق كامل وعادل للقانون واحترام الدستور والارتقاء بمستوى الدخل والانتهاء من المشكلة الإسكانية والتامين الصحي والقروض الاستهلاكية والمقسطة والاختناقات المرورية وتكافؤ الفرص امام أبناء الشعب الكويتي كافة دون الإخلال ببقية الملفات المستحقة.

عاهدنا الوطن وأهله الكرام ومن أولانا ثقته من الناخبين بان مصلحة الكويت فوق كل شيء ولن نكون دعاة هدم وتازيم وسنعمل بما يرضي المولى عز وجل ونحاسب عليه في الدنيا قبل الآخرة.

اثناء حملاتنا الانتخابية قدمنا برامج انتخابية واضحة ومحددة وان لم ننجزها فلكم ان تحاسبونا وان انجزناها تكون قد أوفينا بالعهد.

انتخبتمونا من اجل التنمية والنهوض لكي نلحق ونجتاز من تقدم علينا بسبب التاخر والتخوين وتقديم المصلحة الخاصة على مصلحة الوطن.

انتخبتمونا لكي نعمل ونحاسب بعيدا عن التازيم والتقسيم الطائفي والحزبي والقبلي.

اقسمنا امام خالقنا ثم امام قائد مسيرتنا ثم امامكم اهلنا اهل الكويت وسنحافظ على القسم ولن نخذل الوطن ولن نخذلكم اهل هذا الوطن الكرام وستعود الكويت بإذن الله درة الخليج وستتقدم وتتفوق بسواعدكم ودعواتكم وتوجيهاتكم.